مقابلة

تريز الخوري

معاملات المواطنين رهينة وأسعار الطوابع "سوق سوداء" حلاّق: إستبدال الطابع المفقود نقدًا أو بوسم الأوراق

تفاقت ازمة الطوابع المالية في الاونة الاخيرة ودخلت في بازار السوق السوداء، فيما يدور النقاش حول ايجاد البدائل المتاحة، حيث باتت الامور تتجه الى حل جذري لئلا يبقى المواطن اسير اسعار المحتكرين. وفي الانتظار، حلول وضعتها الحكومة لكي تتقيد بها الادارات، اذ تخطى سعر الطابع في السوق السوداء قيمته الحقيقية ووصل الى خمسين ضعفا

اتسعت رقعة ازمة الطوابع وبدا احتكارها في اوجه، فيما خلت الدوائر الرسمية من الطوابع التي دخلت لعبة السوق السوداء. وعبارة "لا توجد طوابع" ظهرت جليا على واجهات وكالات بيع الطوابع والمكتبات. وقد تحول الطابع المالي الى هاجس لدى المواطن بعدما بات يصعب العثور عليه، وبدا أن جميع المتضررين يطالبون بحلول غير ترقيعية تؤدي الى استبدال الطوابع الورقية بأخرى الكترونية.

مدير الخزينة اللبنانية اسكندر حلاق اكد لـ"الامن العام" ان الحل يجب ان يكون جذريا عبر اعتماد طابع الكتروني، مشيرا الى ان النموذج (ص 14) معتمد الان، وهو اشعار تسديد رسم طابع مالي.

■ متى بدأت ازمة الطوابع المالية، وهل ظهرت جليا بعد اضرابات موظفي الدولة؟

□ بداية القصة تعود الى العام 2019، كما بات معروفا حين كان من المفترض طبع كميات اكبر من الطوابع المالية من تلك المتفق عليها، الامر الذي لم يحصل بسبب وجود صعوبات مالية، مما ادى الى حصول نقص في الطوابع الورقية المطروحة في السوق. لكن بسبب قلة الطلب عليها في تلك الفترة، وتراجع حركة العمل وندرة اجراء المعاملات، استعيض عن الطوابع الورقية بماكينات الوسم بالنسبة الى كتاب العدل على سبيل المثال. اما قيمة الطابع المالي التي تفوق 200 الف ليرة، فكان يسدد ثمنها من خلال امر قبض نقدا في المحتسبية، اي في صناديق وزارة المال وليس من خلال شراء طابع ورقي، وذلك منذ العام 2019 الى منتصف العام 2022 (قبل ان ترتفع القيمة الى 500 الف ليرة). الا ان ما حصل خلال منتصف العام 2022 ومع الازمات المتلاحقة في السيولة والنقد، فضلا عن اقدام المرخصين المقتدرين على شراء الطوابع بكميات كبيرة تفوق حاجة السوق وتسديد قيمتها من خلال الشيكات المصرفية، علما ان كل دفتر يتضمن 5000 طابع، سهل الاحتكار. فمن اصل 700 من المرخص لهم، كان يحوز نحو 50 او 60 مرخصا فقط طوابع، فيما بقيت هذه الاخيرة مفقودة لدى الباقين.

■ ما هي الالية المعتمدة لتخليص المواطن من براثن السوق السوداء؟

□ ان التعميم رقم 2023/3 الصادر عن رئيس الحكومة يتعلق باعتماد الايصال المالي، لكن بعض الادارات الرسمية ترفض الايصال وتطالب بالطابع الورقي، لذلك يجب على كل الادارات القبول بالايصال وتطبيق القانون لتنتهي الازمة. اشير هنا الى ان اشعار تسديد رسم طابع مالي، النموذج (ص 14) يمكن الحصول عليه من وزارة المال، عندها يمكن للمواطن ان يطبع النموذج ويأخذه الى اي من شركات التحويل ويدفع قيمة الطابع المالي هناك، ويبقي على الايصال ويقدمه عند متابعته للمعاملة. اذا، على المواطن اللبناني عدم اللجوء الى السوق السوداء بل التبليغ عن المخالفات. ونتمنى على الاجهزة الامنية مصادرة الطوابع في السوق السوداء وابلاغ المالية لمعرفة مصدرها. في هذا الاطار، يمكن استبدال الطابع الورقي المفقود بالدفع نقدا او بوسم الاوراق لدى صناديق المالية، من خلال تفعيل الشفافية والالتزام بتعاميم الدولة.

■ ماذا عن الشركات المرخصة وبيع الطوابع في السوق السوداء؟

□ الطوابع مفقودة في الاسواق، على الرغم من انها تسلم الى شركات مرخصة، لكنها تباع في السوق السوداء. الطابع له رقم تسلسلي واي جهاز امني عندما يصادر الطوابع يعرف مصدرها. اود ان اشير الى هذه الطوابع التي تم تسليمها الى اصحاب الرخص، باتت اليوم توزع في السوق السوداء، بالقرب من المديريات والوزارات ومراكز المحافظات. في ظل صعوبة اتخاذ اي اجراء قانوني في حق اصحاب الرخص، تمكن فرع المعلومات من جمع المعلومات المتعلقة بهم وقد جمدت 400 رخصة. لقد طلبنا تحديث الملفات للتأكد من استمرار توافر الشروط القانونية للتراخيص، خصوصا وان العديد منهم يخالفون شروط الرخصة وليست لديهم اماكن لبيع الطوابع.

■ ماذا عن مطبعة الجيش اللبناني وضخ الطوابع في الاسواق؟

□ سوف تشهد ازمة الطوابع انفراجات على الرغم من الظروف الاقتصادية الخانقة، فان مطبعة الجيش اللبناني سوف تقوم بطباعة 30 مليون طابع في مطبعتها من فئات 20 و100 و200 و400 الف. هذا العدد قد يخفف من حدة الازمة، لكن الحل يفترض امرين: اغراق السوق بالطوابع بما يمنع الاحتكار وهذا امر غير متيسر حاليا، او اعتماد الايصال المالي بدل الطابع الذي يخفف من حدة استغلال السوق السوداء لأزمة الطوابع.

■ ما هي الحلول المعتمدة على المدى المنظور؟

□ اقترحنا حلولا عدة، كدفع قيمة رسم الطابع بالايصال المالي، وهو اشعار التسديد صندوق 14 من دون الرقم المالي. فاذا كان الفرد يحتاج الى طابع مالي بقيمة 400 الف ليرة بات بامكانه شراء الطابع من خلال تعبئة نموذج (ص 14). اشير الى ان وزير المال اصدر قرارا باشعار التسديد ويسمى نموذج (ص 14) ونشر في الجريدة الرسمية قبل نهاية السنة، ورئيس الحكومة اصدر تعميما الى كل الادارات العامة والمؤسسات والبلديات اورد فيه انه بسبب النقص الموجود في الطوابع المالية يمكن استخدام النموذج (ص 14). بالنسبة الى الادارات التي تعمل اليوم، وهي جزء من الاحوال الشخصية، اصدر المدير العام للامن العام التعميم رقم 9 ابلغ فيه ايضا المخاتير واقلام النفوس باستخدام النموذج (ص 14) في معاملات الاحوال الشخصية، بدلا من الطابع الورقي. وبذلك تم تعميم هذا الامر من رئيس الحكومة والامن العام ومدير الاحوال الشخصية.

مدير الخزينة اللبنانية اسكندر حلاق.

■ هل يكفي النموذج (ص 14) لحل المشكلة، وكيف يتم العمل به؟

□ ان النموذج (ص 14) هو طلب يملؤه صاحب العلاقة لشراء طوابع بقيمة مثلا 100 الف او 200 الف او 500 الف او مليوني ليرة بحسب الحاجة لكل معاملة فيدون رقمه المالي، ويحصل عليه من موقع وزارة المال الالكتروني .www.finance gov.lb في خانة النماذج ضمن خانة الضرائب غير المباشرة، او يحصل عليه من مديرية الخزينة او وزارة المال. ويسدد قيمة الطابع 200 الف ليرة مثلا 8000+ ليرة رسم الشركة. وذلك بعد اطلاع المؤسسة على الاوراق واصدار ايصال بالمبلغ، وختم النسخ الثلاث التي يتكون منها النموذج (ص 14) والتي تكون نسخة للادارة المختصة، ونسخة لصاحب العلاقة ونسخة للخزينة. بذلك يصبح الايصال في حد ذاته مثابة الطابع المالي، فيسلم الايصال لأي دائرة ويحتفظ بالطلب وتنجز المهمة، الا انه وبسبب اضراب موظفي القطاع العام والمصالح التابعة للدولة فان تلك الالية لم تعتمد بشكل واسع. علما ان المخاتير يعتمدون تلك الطريقة في الحصول على الطوابع لاصدار اخراجات القيد.

■ ما هو المطلوب من المواطن اليوم؟

□ الطوابع التي يتم توزيعها على اصحاب التراخيص لديها رقم تسلسلي واضح. وبالتالي، يفترض على اي شخص يحصل على الطابع بسعر السوق السوداء تبليغ النيابة العامة المالية عما حصل، فتقوم بدورها بالطلب من وزارة المال، بالكشف عن صاحب الترخيص الذي تسلم هذا الطابع، وذلك بالاستناد الى الرقم التسلسلي الخاص بالطابع. بعد معرفة هوية هؤلاء، يتم اعلام اجهزة التحقيق والنيابة العامة المالية للتحرك وملاحقتهم وتجميد عمل الرخصة.

■ ما هو الحل النهائي لانهاء الازمة؟

□ الاشكالية طرحت في لجنة الدفاع وخلصت الى تضمين المادة 21 من قانون الرسم المالي المعدلة بما يسمح بتداول الطوابع المالية e-Stamp الى جانب الطوابع الورقية، على ان يتم الاستحصال عليها من الات خاصة يتم ترخيص تركيبها واصول استخدامها وشكل الطوابع ومواصفاتها، بموجب قرار يصدر عن وزير المال. الا ان تطبيق هذا المرسوم، يبدو انه اصطدم منذ العام 2022 وحتى اليوم، بغياب المكننة في معظم الدوائر الرسمية، مما جعل من الدولة عاجزة عن طبع الطوابع وتأمينها بالاعداد الكافية. ما اود قوله، هو انه يمكن استبدال الطابع الورقي المفقود بالدفع نقدا او بوسم الاوراق. بات المطلوب الغاء الطابع الورقي واعتماد الطابع الالكتروني كحل نهائي لأزمة الطوابع.

الطوابع اللبنانية صدرت عام 1925

- **يتوجب رسم الطابع المالي على من يوقع المستند وعلى المتعامل مع الدولة والمؤسسات والبلديات وعلى من يستلم صكا لم يسدد عنه رسم الطابع المالي، فيكون مسؤولا بالتكافل والتضامن مع منشىء الصك عن تأدية الرسم.**
- **اول طابع بريدي سمّي ببني، تم اصداره في العام 1840 في بريطانيا. اما البرازيل فكانت الدولة الثانية في اصدار طوابع سميت "عين الثور".**
- **عام 1847، بدأت الولايات المتحدة الاميركية باصدار طوابعها البريدية، وتأخرت فرنسا في استعمال الطوابع حتى بداية 1848.**
- **بعد ان احتلت جيوش الحلفاء لبنان، استعملت فيه طوابع خالص الاجرة ثم استعملت طوابع فرنسية موشحة.**
- **اصدرت مصلحة البريد اللبنانية اول مجموعة طوابع عام 1925.**
- **عام 1928 اضيف بالعربية عبارة "الجمهورية اللبنانية" ثم توالت الاصدارات العادية والتذكارية.**